السياحة العلاجية كشريك حقيقي لبعث وتجسيد التنمية المحلية المستدامة
بولاية قالمة -العقبات والحلول-

أ.د. شريف غياط أ. محي الدين مكاحلية

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الملخص

يعتبر قطاع السياحة بصفة عامة والسياحة العلاجية خصوصا، من أهم القطاعات بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية.

وبالنسبة لولاية قالمة فهي تعتبر من الولايات التي تزخر بمؤهلات سياحة علاجية كافية لأن تجعل منها قطبا سياحيا، بإمكانه تجسيد تنمية محلية مستدامة والارتقاء بالاقتصاد المحلي على كافة الأصعدة والمجالات.

الكلمات الدالة: السياحة، السياحة العلاجية، التنمية المحلية، ولاية قالمة.

Abstract

the tourism sector is in general and medical tourism especially, of the most important sectors in view of the large financial returns that can be provided to create wealth and alleviate a lot of economic problems.

And to the mandate of Guelma It is one of the States, which is replete with qualifications sufficient therapeutic tourism because tourism makes it a pole, he can embody local sustainable development and improving the local economy at all levels and areas.

Key words: tourism, medical tourism, local development, Guelma.

1. تمهيد

إن قطاع السياحة بصفة عامة والسياحة العلاجية بصفة خاصة، يعتبر أحد القطاعات الهامة، التي بإمكانها المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، إلا أننا نجده في الجزائر لم يرتقي بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه، وبقيت انجازاته جد محدودة إذا ما قورنت بالبلدان المجاورة، بالرغم من امتلاك الجزائر لإمكانيات هائلة في مجال السياحة الحموية بما تمثله من حمامات معدنية إذ تعد مقصد سياحي محلي نظرا لأهميتها على المستوى المحلي والوطني ، لذا لابد من رفع التحدي و تضافر الجهود للارتقاء بالسياحة العلاجية في الجزائر لأنها تمثل المحرك النشيط لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي تسهم في دفع عجلة التنمية، لذا كان لزاما توسيع قاعدة السياحة لتشمل السياحة العلاجية بكافة أنماطها ودمج المناطق الريفية بهدف زيادة التطوير والتنمية واستثمار ما فيها من موارد تمد السياحة بعناصر جذب مميزة. ولهذا أصبحت السياحة العلاجية مطلب اقتصادي هام نظرا للدور الذي تلعبه على مستوى التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم وجب الاهتمام بها والنهوض بأقطابها لتفعيل ودفع عجلة النمو الاقتصادي ومنه ترقية المجتمع بصفة عامة وتحقيق الرقي والرخاء الاجتماعي والاقتصادي.

وبالنسبة لولاية قالمة فإنها تزخر بإمكانيات سياحية ضخمة في المجال العلاجي، لكنها غير مستغلة بطريقة اقتصادية ناجحة على الرغم من أن السياحة العلاجية تعد خيار تنموي بديل ناجع خارج قطاع المحروقات نظرا لمساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. مشكلة الدراسة

لا ريب في أن السياحة أصبحت تعتبر في الوقت الراهن من أبرز الدعامات والركائز المتبعة لتجميع الثروة على المستويين المحلي والوطني، وذلك من خلال دفع ودعم عجلة التنمية. لذلك وإدراكا بالدور الأساسي للسياحة في دعم اقتصاديات الدول، فقد سعت الجزائر إلى تطوير هذا القطاع وترقيته، وذلك من خلال تبني ودعم سياسات واضحة لتفعيل دور السياحة للوصول إلى تحقيق التنمية المنشودة. ولا شك أن ولاية قالمة تعد جزءا من التنمية الوطنية الشاملة، التي تحاول الجزائر بلوغها من خلال مساعدة ودعم السياحة وبخاصة السياحة العلاجية التي تتوافق وإمكانيات ولاية قالمة. وللوقوف على الأهمية التي تكتسيها السياحة العلاجية، تندرج هذه الورقة البحثية التي من خلالها نحاول الإجابة على التساؤل التالي: **إلى أي مدى يمكن أن تساهم السياحة العلاجية في بناء وتجسيد تنمية سياحية مستدامة على مستوى ولاية قالمة؟**

وعليه وانطلاقا من هذا التساؤل، سيحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الدور الذي تقوم به السياحة العلاجية في تحقيق التنمية؟
- ما هو واقع السياحة بولاية قالمة وبخاصة السياحة العلاجية على مستوى المنطقة؟
- ما هي الآفاق المستقبلية للسياحة العلاجية في ولاية قالمة وما أثرها على تجسيد التنمية المحلية بالمنطقة؟

3. الفرضيات

لمعالجة إشكالية الدراسة التي تم طرحها، فقد تم اعتماد بعض الفرضيات التي تعد أقرب استجابة للأجوبة المحتملة والتي نلخصها فيما يلي:

- تساهم السياحة العلاجية مساهمة فعالة وأساسية في عملية التنمية من خلال تأثيرها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.
- لقد تحسن مستوى الاهتمام الفعلي بالسياحة عموما، والسياحة العلاجية خصوصا بالجزائر، تيقنا بأهمية هذا القطاع وتشجيعه كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في تجسيد وتحقيق التنمية المنشودة.
- تعتبر السياحة العلاجية في ولاية قالمة قطاعا مهما وفعالا له مكانته ضمن إستراتيجية الولاية الرامية إلى النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة.
- يظهر دور ومكانة السياحة في الجزائر بصفة عامة والسياحة العلاجية بولاية قالمة بصفة خاصة من خلال مساهمتها الفاعلة في التشغيل ورفع الإيرادات المحلية.

4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة والمتداولة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، ومقرري السياسة التنموية في مختلف الدول المتقدمة أو النامية منها، خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية عميقة كان لها الأثر الواضح على أهمية ومكانة القطاع السياحي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن استخلاص أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- ✓ الدور الكبير الذي تؤديه السياحة بصفة عامة والسياحة العلاجية بصفة خاصة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.
- ✓ الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة الجزائرية في الفترة الأخيرة، وخاصة بعد انهيار أسعار المحروقات بقطاع السياحة، والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها للارتقاء بهذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة وفي مختلف الولايات.
- ✓ المكانة الهامة التي تكتسبها السياحة العلاجية في دفع وتسريع وتيرة التنمية المحلية بولاية قالمة من خلال الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد والإمكانات السياحية الهائلة التي تزخر بها هذه الولاية، بهدف تنمية وتطوير اقتصاديات المنطقة.

5. أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى إبراز القدرة والفعالية التي تكتسبها السياحة بمساهمتها في حل المشاكل، التي يتخبط فيها الاقتصاد الوطني خاصة ونحن مقبلون على تحولات اقتصادية دولية البقاء فيها للأقوى. وهذه الأهمية تعود أساسا إلى الخصائص والمميزات، التي تجعل هذا القطاع أكثر ملائمة وقدرة على تطوير الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية الدولية.

وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف إلى توضيح جملة من النقاط:

- ✓ محاولة إبراز أهم الخصائص التي تجعل من السياحة إحدى أهم الاستراتيجيات التنموية الفعالة التي تحقق التوازن على المستوى الكلي.
- ✓ إبراز دور ومساهمة السياحة العلاجية في بعث وتجسيد التنمية المحلية على المستويين البلدي والولائي.

- ✓ محاولة دراسة وتقييم دور السياحة العلاجية في تحقيق التنمية المحلية، وتسليط الضوء على مدى استفادة ولاية قالمة من القطاع السياحي في تجسيد التنمية المحلية بها.
- ✓ كشف العقبات والتحديات التي تعيق تطور الاستثمار في القطاع السياحي العلاجي بولاية قالمة، ومحاولة اقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تساهم في تحسين المحيط المتدهور.
- ✓ محاولة استخلاص أهم المحاور التي يمكن أن تمثل أرضية بناء سياسة اقتصادية تهدف إلى تطوير ونمو القطاع السياحي في الجزائر عموما، والسياحة العلاجية بولاية قالمة على وجه الخصوص.

6. منهج الدراسة

حتى يتم إعطاء الدراسة حقها من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناتها، وبالتالي التمكن من بلورة رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية باقتراح حلول موضوعية وواقعية، اعتمد الباحث جملة من المناهج المستخدمة في الدراسة، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك للإلمام بمختلف المفاهيم النظرية التي تضمنتها الدراسة. ولإسقاط هذه الدراسة على واقع ولاية قالمة فقد ارتأى الباحث استخدام المنهج الاستقرائي وذلك لدراسة الدور التنموي الذي تلعبه السياحة العلاجية على المستوى المحلي بولاية قالمة.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: التأصيل النظري للسياحة العلاجية

المحور الثاني: الدور التنموي للسياحة العلاجية

المحور الثالث: واقع السياحة العلاجية في ولاية قالمة ودورها التنموي

المحور الأول: التأصيل النظري للسياحة العلاجية

تحظى العيون المعدنية والحمامات أو ما يعرف بالسياحة العلاجية باهتمام كبير من قبل العديد من الدول العالم، إذ تعد كنزا سياحيا بحكم ما توفره لقاصديها من أسباب العلاج، والهدوء والاسترخاء الذهني والعضلي، فهي تمثل موردا اقتصاديا مهما وأساسيا للدول وبخاصة التي تتميز بمحدودية الموارد، فهي وسيلة للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة.

1.1. تعريف السياحة

السياحة مفهوم حديث لم يتبلور بشكل واضح ومحدد إلا في العصر الحديث حيث أصبحت حركة السفر إحدى ظواهر العصر الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اختلفت في تعريف السياحة تبعا لاختلاف التخصصات العلمية التي تتناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل، وقد ظهرت العديد من التعريفات في العقود الماضية منها على سبيل المثال لا الحصر:

يمكن تعريف السياحة بأنها نشاط السفر وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط، وعرف الأستاذ أحمد هارون السياحة "بأنها مجموعة من الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم، وإقامتهم لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض كان ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار"[1]

عرف الاقتصادي الألماني جوير فرويلر (Guyer freuler) السياحة سنة 1950 بأنها" :ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والغاية منها الحصول على الاستجمام وتغيير الجو والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان، واكتساب الوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال المشاهد الطبيعية ونشوة الاستمتاع بجمال الطبيعة"[2]

كما عرفت السياحة من قبل العالم الاقتصادي النمساوي شوليري (Schullard.H.V) عام 1910 بأنها:

"الاصطلاح الذي يطلق على أي عملية خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بانتقال ووجود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة، أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا"[3]

وبشكل عام نستطيع القول بأنها انتقال الأفراد بطريقة شرعية إلى أماكن غير موطن إقامتهم الأصلي، لفترة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة، لأي سبب عدا الحصول على العمل.

2.1. تعريف السياحة العلاجية

أصبح السفر للغرض العلاجي أو الاستشفائي من الأهداف الرئيسية للسفر وللسياحة، فالسياحة العلاجية ليست قاصرة على المرضى الذين يعانون من مرض معين، بل تشمل فئات متعددة ممن يرغبون في استرداد حيويتهم ولياقتهم البدنية والذهنية.

اجتهد العديد من الخبراء و المختصين في وضع تعريف محدد للسياحة العلاجية، فقد حاول كل منهم وضع مفهوم خاص به، فقد ذكر اليوتو سنة 1973 " أن السياحة العلاجية تتمثل في كافة التسهيلات الصحية المقدمة باستخدام الموارد الطبيعية للدولة و بشكل خاص المياه المعدنية و المناخ"[4].

أما (Pollock) فيتناول السياحة العلاجية على أساس أنها من الأنشطة الترفيهية والتعليمية التي يمارسها الفرد بعيدا عن العمل والمسكن من خلال استخدام المنتجعات والخدمات السياحية العلاجية للنهوض بصحته والإبقاء على حيويته[5].

كما تؤكد سعاد عمران أن السياحة العلاجية هي " عملية الانتقال المؤقت الذي يقوم به السائح بحثا عن مصادر علاجية واستشفائية سواء كانت تلك المصادر طبية أو طبيعية بجانب توافر عوامل بيئية أخرى مساعدة من أجل العلاج والاستشفاء من مرض معين أو لاستعادة الصحة والمحافظة على القوة واللياقة الجسمية وأن يكون هذا الانتقال بمحض إرادة السائح[6].

ويقصد بها هي توجه السياح إلى أقاليم تشتهر بدور العلاج من أمراض محددة مثل أمراض القلب والجهاز التنفسي أو الأمراض الروماتزمية أو الأمراض العصرية مثل التوتر النفسي والعصبي وغيرهما من الأمراض التي تنتج عن كثرة الضغوط، وتتميز هذه الأماكن بتمتعها بخصائص شفائية معينة مثل ينابيع المياه المعدنية أو الكبريتية وحمامات الطين أو نافورات المياه الساخنة[7].

كما أنها تتمثل في المواقع السياحية والينابيع المعدنية التي يزورها السائح بقصد تغيير المكان والحصول على الراحة الجسمية والذهنية وزيارة المصحات وأماكن الاستشفاء[8].

وتمتاز السياحة العلاجية بدو إيجابي في العلاج، وذلك بالنسبة لحدوث ارتفاع لمعنويات ونفسية المريض من خلال ارتباط حصوله على الشفاء بأماكن طبيعية جميلة يستطيع فيها أن يجمع بين العلاج والاستجمام والترفيه والثقافة.

وتعتمد السياحة العلاجية على توافر خصائص طبيعية محددة تتمثل في مياه أو في أجواء أو في نطاق جبلي ذي موقع منعزل مرتفع المنسوب تشفى من بعض الأمراض سواء المزمنة منها أو الحادة وذلك كبديل طبيعي عن الأجهزة الطبية المشعة والمركبات الدوائية[9].

مما سبق يمكن تعريف السياحة العلاجية بأنها نمط سياحي يتواجد في مواقع محددة ذات ملامح طبيعية جميلة وبيئية مفتوحة وتتوافر فيها أدوات وأساليب العلاج والنقاهة.

3.1. أنواع السياحة العلاجية

من خلال تناولنا لموضوع السياحة العلاجية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام وهي على النحو التالي:

أولا. السياحة الطبية

يقصد بها التوجه إلى إقليم يشتهر بدوره للعلاج من أمراض محددة، بغرض إجراء جراحة معينة من حالة مرضية خاصة وتكون تحت الإشراف الطبي التام داخل المستشفيات المتخصصة وفقا لحالته المرضية التي غالبا ما تستمر لبضعة أسابيع والتي يحتاج بعدها إلى فترة من النقاهة يقضيها في أحد المنتجعات وقد يزاول خلالها بعض الأنشطة السياحية الأخرى وفقا لحالته الصحية[10].

ثانيا. السياحة الوقائية

السياحة الوقائية عبارة عن الرحلات السياحية التي يهدف المشاركون فيها إلى رفع مستوى الأداء الطبيعي لقواهم الجسدية والعقلية والنفسية وذلك بالتوجه إلى الأماكن التي تتوافر فيها مقومات العلاج الطبيعي مثل بعض التكوينات الطينية أو الرملية، أو المياه الكبريتية أو المعدنية[11]. وتمارس خلال السياحة الوقائية الأنشطة التي تؤدي إلى تجديد حيوية الإنسان، وانتعاش نفسيته، وتنمية ثقافته وأفكاره.

ثالثا. السياحة الاستشفائية

وتعني الإقامة في المصحات المختلفة أو المنتجعات الصحية التي تتمتع بخصائص استشفائية للعناية بالصحة العامة، مثل ارتياد الأماكن التي بها ينابيع المياه المعدنية أو الكبريتية وحمامات الطين أو الرمال المشعة أو عيون المياه الساخنة، بهدف الراحة والاستشفاء بطرق العلاج الطبيعية من بعض الأمراض كالأمراض النفسية والعصبية، وأمراض الجهاز التنفسي كالربو والأمراض الجلدية والأمراض الروماتيزمية[12].

وتمثل السياحة العلاجية نسبة تتراوح من 5% إلى 10% من حركة السياحة العالمية، وتقع السياحة العلاجية على خط يمتد بين قطبي المؤسسات الطبية المتخصصة ومنتجعات السياحة التقليدية التي تقدم وسائل الاستجمام المختلفة بما فيها برامج للأنشطة الرياضية تحت الإشراف الطبي.

رابعا. السياحة العلاجية الطبيعية

يعتمد هذا النوع من السياحة على الطبيعة بكل مقومات العلاج الطبيعي التي تساعد على علاج الكثير من الأمراض وتتمثل في[13]:

الحمامات المعدنية الكبريتية: تتواجد في مناطق معينة ومحددة، قد تصل درجة حرارتها عند المنبع إلى 72 درجة مئوية، وهي تساعد في علاج العديد من الأمراض كالروماتيزم وأمراض الجلد.

الحمامات الرملية: وتدخل ضمن طرق العلاج التقليدية، فهي تعتمد على طريق الدفن في الرمال المشعة حيث يكمن دورها في علاج ألم الروماتيزم والمفاصل والظهر، وغالبا ما يوجد هذا النوع من الحمامات في واحات الصحاري.

الحمامات الطينية: ويقصد بها تلك الحمامات التي يعتمد فيها على طين البحيرات الفاسد، أو كما يسمى أيضا بالطين البركاني، وتكون طريقة العلاج بدفن الأعضاء المريضة للشخص (السائح) في الطين الذي يحتوي على مياه كبريتية، بالإضافة إلى بعض المعادن والتي تساعد على الاستشفاء من بعض الأمراض.

العلاج بمياه البحر المالحة: ثمة الكثير من المراكز العلاجية التي تقوم بمعالجة المرضى باستخدام مياه البحر المالحة التي في الشفاء، وإعادة التأهيل الصحي للمرضى الذين يقصدون هذه المركبات.

4.1. مناطق السياحة العلاجية

تختلف مناطق السياحة العلاجية باختلاف طرق استغلالها في هذا المجال، وقد تم تقسيم هذه المناطق حسب العلاج التي تستغل فيه إلى[14]:

-مناطق بها مياه معدنية، تستغل للشرب أو للاستجمام .

-مناطق تتوفر على المياه المعدنية، إضافة إلى ملائماتها العلاجية.

-مناطق تستغل مياه البحر للعلاج.

-مناطق تتوفر على وسائل طبيعية أخرى تستغل للعلاج كالطمي والدفن في الرمال، كما هو الحال في بعض المناطق الصحراوية بالجزائر مثل بسكرة ووادي سوف.

5.1. مقومات السياحة العلاجية

تتنوع مقومات السياحة العلاجية في الوطن العربي، فبعض المواقع تتميز بوجود الرمال المعدنية، وأخرى تتميز باستخدام مياه البحر في الاستشفاء، إضافة إلى المصادر العلاجية الطبيعية كالينابيع الساخنة الغنية بالمعادن المفيدة في علاج الكثير من الأمراض، والمراكز الطبية الحديثة والتي تتمتع بوجود طاقات طبية وعلمية متخصصة ومنافسة للدول المتقدمة، وعليه يمكن إجمال مقومات السياحة العلاجية في النقاط التالية[15]:

- الينابيع المعدنية والكبريتية.
- الرمال الطبيعية.
- مياه البحر.
- الأطباء المتخصصون.
- النظافة والهدوء التام والسكينة والاطمئنان.
- الخدمات السياحية المتميزة.
- الطهاة المدربون لتوفير الطعام للمرضى.

6.1. متطلبات قيام السياحة العلاجية

إضافة إلى مقومات السياحة العلاجية هناك مجموعة من الشروط تعتبر ضرورية وأساسية لقيام ونجاح هذا النوع من السياحة، والتي يمكن إيرادها فيما يلي[16]:

- توفر المياه المعدنية والكبريتية.
- الهياكل السياحة وتشمل كافة التجهيزات والمرافق المرتبطة بالنشاط.
- الأمن بمعنى توفير الأمن والطمأنينة للسائح طيلة فترة إقامته.
- الخدمات السياحية بكافة أنواعها.
- الإرشاد السياحي والتوجيه للسائح نحو أماكن القصد السياحي.

المحور الثاني: الدور التنموي للسياحة العلاجية

يعتبر قطاع السياحة العلاجية من القطاعات الإستراتيجية الذي يساهم في تنمية الاقتصاد والذي توليه الدولة الاهتمام باعتباره من أهم مصادر الإيرادات، والقطاع الأكثر قدرة على خلق مناصب شغل وجلب العملة الصعبة وخلق مهارات سياحية، ثقافية، وفنية بفعل التدفقات المتزايدة للسياح. فالنظرة العالمية لهدا القطاع تعتبره قطاع خالق للثروات ومساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأصبح من الضروري الاعتماد عليه للتنويع في الموارد التي تبقى في الوقت الحالي رهينة لمداخيل المحروقات.

1.2. الدور الاقتصادي

مما لا شك فيه أن للسياحة الداخلية دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال ما تحققه من فوائد عديدة ومختلفة على المجتمع بواسطة الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي وللوقوف على دور وأهمية السياحة العلاجية من الناحية الاقتصادية نرى من الضرورة بمكان معالجة ذلك من خلال التطرق إلى ما يلي :

– السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى[17].

– السياحة العلاجية تعتبر قطاعا إنتاجيا لأنها تعمل على تأمين تدفق سياحي متزايد عن طريق استحداث وتمويل المنتج السياحي، ويكون عن طريق[18]:

- زيادة عدد الزيارات السياحية
- ارتفاع معدل إقامة السائحين
- زيادة معدل الإنفاق اليومي

– تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي نتيجة بيع الخدمات السياحية العلاجية لتنفيذ خطط التنمية الشاملة؛

– تعتمد كثير من مدن المياه المعدنية ليس فقط على الجانب العلاجي للسائح كمصدر للدخل وإنما تقوم بأنشطة أخرى كتعبئة المياه المعدنية وتسويقها داخليا وخارجيا؛

– مجال العلاجية خصب لتنشيط الدورة الاقتصادية داخلها عن طريق الأثر المضاعف للسياحة؛

– السياحة عامل هام من عوامل التنمية الاقتصادية بسبب بعثها عددا من المشاريع يتطلبها العمل السياحي، كالفنادق، ووسائل الإقامة التكميلية، وصناعة التذكارات السياحية؛

– تحتاج سياحة المنتجعات السياحية عموما، والاستشفائية بشكل خاص إلى عمالة كبيرة ولذلك تمتص كثيرا من الطاقة البشرية الموجودة في الدولة كما تساهم في رفع الدخل الفردي والوطني للبلاد[19]؛

– تقوم السياحة العلاجية بتوفير فرص العمل وبالتالي التقليل من حجم البطالة ولا يقتصر ذلك على العمل في الفنادق والمطاعم والخدمات السياحية الأخرى، بل يمتد ذلك إلى باقي القطاعات التي تزود السياحة بالمدخلات وما تحتاجه من سلع ومواد، أهمها الزراعة والصناعة والحرف والمهن اليدوية.

2.2. الدور الاجتماعي والثقافي

من جانب التنمية الاجتماعية والثقافية تعمل السياحة العلاجية على تحقيق ما يلي[20]:

– رفع مستوى الصورة السياحية للبلد في الخارج.

– تعمل السياحة العلاجية على رفع مستوى المعيشة وتحسين نمط الحياة، إلى جانب أنها تساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع.

– السياحة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجر وراءها النشاطات الأخرى، فالسياحة تعايش، وتعارف وزهو حضاري ورواج اقتصادي ودعم للاقتصاد الوطني.

– تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين.

– تنمي لدى المواطنين الشعور بالانتماء إلى وطنهم وتزيد من فرص تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف، والذي يمكن أن نطلق عليه مصطلح الحوار بين الحضارات.

– توفر التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث للمباني والمواقع الأثرية والتاريخية.

– تعمل السياحة العلاجية على إحياء التقاليد المعمارية المحلية، وإعادة بعث الفنون المحلية والمصنوعات اليدوية والنشاطات الحضارية في مختلف الأقاليم السياحية بالدولة.

– السياحة العلاجية تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل لارتباط ذلك إيجابياً بعملية الإنتاج والتنمية.

– السياحة العلاجية أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي الوطني والاعتزاز بالوطن، وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية وتماسك المجتمع بما تتيحه من أشكال التآلف والتعارف.

– إن الرواج الاقتصادي المتحقق من تطور النشاط السياحي العلاجي له تأثير يعود بالفائدة المباشرة على الارتقاء بالمجتمع، ويقود السكان إلى التمسك بالسلوكيات والقيم الحضارية الجيدة مثل كرم الضيافة وحسن معاملة الغير.

– السياحة العلاجية تعمل على تعزيز قيمة الانتماء والولاء للوطن من خلال تعريف المواطن بحضارته وموروثه الحضاري، بالإضافة إلى اكتشاف المقومات الجمالية لبلاده.

المحور الثالث: واقع السياحة العلاجية في ولاية قالمة ودورها التنموي

1.3. العرض السياحي على مستوى ولاية قالمة

يمكن أن نبرز العناصر والمرافق السياحية التي تتوفر عليها ولاية قالمة في العناصر الآتية:

1.1.3. العرض السياحي للمؤسسات الفندقية في ولاية قالمة

تتوفر ولاية قالمة على مجموعة من المؤسسات الفندقية، التي تعد أحد أبرز العوامل التي تساعد على دعم وترقية القطاع السياحي لمنطقة قالمة، إذ توزعت هذه المؤسسات على مناطق مختلفة من ولاية قالمة، والجدول الآتي يوضح أهم هذه الفنادق، وتصنيفها، إضافة إلى طاقتها الاستيعابية.

الجدول رقم (1.3): هياكل الإيواء والاستقبال في ولاية قالمة

الرقم	اسم المؤسسة	نمط المؤسسة	التصنيف	سعة الاستقبال		العنوان
				عدد الغرف	عدد الأسرة	
01	فندق مرمورة	حضري	3*	71	144	01شارع علي شرفي – قالمة–
02	المركب المعدني شلالة	حموي	2*	170	625	بلدية حمام الدباغ – قالمة–
03	نزل هوارة	نزل	دون تصنيف	26	38	بلدية النشماية – قالمة–
04	فندق التاج	حضري	/	21	30	شارع أول نوفمبر – 54 قالمة–
05	المركب المعدني البركة	حموي	/	98	240	حمام أولاد علي هليوبوليس – قالمة–
06	المركب المعدني بوشهرين	حموي	/	90	236	حمام أولاد علي هليوبوليس – قالمة–
07	فندق بن ناجي	حموي	/	21	54	بلدية حمام الدباغ – قالمة–
08	مؤسسة معدة للفندقة (النجمة)	حضري	/	17	27	19شارع سليماني عمار – قالمة–
09	مؤسسة معدة للفندقة (طارق)	حضري	/	14	30	05ساحة عبدي مبروك – قالمة–
10	مؤسسة معدة للفندقة (الشرق)	حضري	/	15	25	23شارع أول نوفمبر – 54 قالمة–
11	مؤسسة معدة للفندقة (الكرامة)	حضري	/	12	16	24شارع سليماني عمار – قالمة–
المجمـــــــوع				**555**	**1465**	

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: مديرية السياحة لولاية قالمة، 2013.

يتضح من خلال الجدول هذا أن ولاية قالمة تتوفر على إحدى عشر مؤسسة فندقية، تتوزع على 555 غرفة بسعة تقدر بـ 1465 سرير، حيث تشكل الفنادق الحموية حوالي 36,36% من مجموع الفنادق وذلك بعدد 4 فنادق، الأمر الذي يدل على أن نوع السياحة في ولاية قالمة هي سياحة حموية علاجية، توفر مجموعة من الخدمات السياحية المتعلقة بالجانب الحموي والعلاجي، وذلك دون أن ننكر الإمكانات السياحية للولاية في باقي المجالات كالمناظر الطبيعية، المعالم التاريخية،... الخ، من جهة أخرى نلاحظ توفر ولاية قالمة على فندقين لا غير مصنفين فندق مرمورة، المركب المعدني شلالة، لنجد باقي المؤسسات الفندقية دون تصنيف، الأمر الذي يتطلب العمل على تقديم المساعدة والدعم لمختلف هذه المؤسسات للحصول على التصنيف، حتى تتحسن الخدمات الفندقية، مما يزيد من توافد السياح أكثر.

2.1.3. العرض السياحي للوكالات السياحة والأسفار بولاية قالمة

بهدف تنمية السياحة و سهيل وصول السياح من مكان لأخر ضمت ولاية قالمة عدد مهم من وكالات السياحة و السفر موزعة عبر أرجاء الولاية، وهناك أخرى في طور الانجاز، ويبين الجدول التالي مختلف تلك الوكالات:

الجدول رقم(2.3): وكالات السياحة والسفر بولاية قالمة

الرقم	اسم الوكالة	نوع النشاط
01	مرمورة تور	السياحة استقبالية والوطنية
02	صارة تور	السياحة استقبالية والوطنية
03	مسك تور	سياحة موفدة للسياح
04	ماونة للسياحة و الأسفار	سياحة موفدة للسياح
05	أماني تور	لم تحدد بعد
06	أميمة تور	سياحة موفدة للسياح
07	فرع وكالة ملاك تور	سياحة موفدة للسياح
08	رتاج للسياحة والسفر	سياحة موفدة للسياح
09	فهيم ترافل	سياحة موفدة للسياح

المصدر :وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة.

يتبين لنا من محتوى الجدول السابق، أن ولاية قالمة تحتوي على سبعة وكالات سياحية، تساهم في ترقية القطاع السياحي للولاية، من خلال التعريف بالولاية وما تحتويه من إمكانات سياحية، هذا فضلا عن تسهيل استفادة السياح من كافة الخدمات التي توفرها مختلف مناطق ولاية قالمة (إطعام، فنادق، رحلات)، وذلك عن طريق عملية تأطير هؤلاء السياح وتوجيههم داخل المنطقة.

3.1.3. المنابع الحموية:

يمكن إبراز أهم المنابع المعدنية التي تتوفر عليها ولاية قالمة كالتالي:

الجدول رقم (3.3): المنابع المعدنية في ولاية قالمة

الرقم	اسم المنبع	نسبة التدفق(ل/ثا)	البلدية	الخصائص العلاجية
01	عين شداخة	08	حمام دباغ	داء المفاصل، داء الأعصاب، اضطراب غددي، داء التنفس، أمراض النساء، أمراض الأذن، الأنف والحنجرة، الأمراض الجلدية.
02	عين بن ناجي	06		
03	عين الشفاء	13		
04	منبع رقم1 محطة رقم1	20	حمام أولاد علي (هيليوبوليس)	أمراض المفاصل، أمراض الأعصاب، أمراض التنفس، الأمراض الرئوية (الربو–الزلة الرئوية)، الأمراض الجلدية، أمراض الأنف، الحنجرة والأذن، أمراض النساء.
05	منبع رقم2 محطة رقم2	08		
06	منبع رقم3 محطة رقم3	08		
07	بئر حمام أولاد علي	25		
08	قرفة	11	عين العربي	أمراض الروماتيزم، أمراض الشرايين، أمراض الجهاز البولي، الأمراض الجلدية، الأعصاب، أمراض النساء.
09	بلحشاني	11		
10	منبع حمام النبايل	06	حمام النبائل	أمراض: الروماتيزم، الأعصاب، الشرايين، النساء، الجلدية، التنفس.
11	منبع المينة	/		
12	منبع عساسلة	15-20	بوحشانة	أمراض: التنفس، الجهاز الهضمي، الأعصاب، الروماتيزم، الجلدية.
13	منبع رومية	20		
14	منبع بن طاهر	08-12		
15	منبع النخلة	02		

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

– وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قالمة.

تتوفر ولاية قالمة على إمكانيات سياحية كبيرة ومختلفة، إلا أنها تتوفر على إمكانات سياحية فيما يخص السياحة العلاجية، وذلك بتوفرها على منابع حموية عديدة تستغل للعلاج، وهو ما يجعلها تمثل جزءا مهما في ترقية القطاع السياحي في المجال العلاجي على مستوى ولاية قالمة.

2.3. الدور التنموي للسياحة العلاجية على مستوى ولاية قالمة

1.2.3. دور السياحة العلاجية في رفع العوائد المالية

تلعب السياحة العلاجية دورا بارزا وفعالا في تجسيد التنمية المحلية على مستوى ولاية قالمة، وذلك من خلال مساهمتها في رفع العوائد المالية، حيث تساهم في رفع عوائد الإيواء والإطعام للفنادق خاصة الحموية منها، وهو ما يمكن توضيحه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4.3): تقرير حول متعاملي قطاع السياحة من سنة 2007 - 2013.

السنة	قدرات الاستقبال الإجمالية	الفنادق المعتمدة	الفنادق المصنفة	الإيواء	الإطعام	مجموع رقم الأعمال
2007	1043	11	2	165.518.622.70	152.325.483.50	317.844.106.20 دج
2008	1264	11	2	196.107.251.50	173.431.703.80	369.538.955.30 دج
2009	1360	11	2	216.500.284.21	176.026.084.29	392.526.368.50 دج
2010	1425	11	2	254.990.593.95	181.363.433.70	436.354.027.65 دج
2011	1425	11	2	245.328.736.00	119.459.997.93	364.788.733.93 دج
2012	1425	11	2	177.151.175.00	80.001.549.31	257.152.724.31 دج
2013	1425	11	2	224.570.034.34	97.457.191.58	322.027.225.92 دج

المصدر: بيانات مديرية السياحة لولاية قالمة.

2.2.3. دور السياحة العلاجية في التعريف بالولاية

لا شك أن السياح المتوافدين على ولاية قالمة، وبخاصة الأجانب منهم بحاجة كبيرة لمن يؤطرهم ويوجههم، للاستفادة أكثر من مختلف الخدمات السياحية التي توفرها الولاية، ولعل هذا الدور لا يمكن أن يتم بالشكل المطلوب دون وكالات سياحية، تعمل على التعريف بالولاية وإيصال المعلومة السياحية للسياح الحاليين وحتى السياح المحتملين. والجدول التالي يبين تطور عدد السياح المؤطرين من طرف هذه الوكالات خلال الفترة: 2008-2013.

الجدول رقم(5.3): تطور عدد السياح المؤطرين من طرف الوكالات السياحية

السنة	عدد السياح المؤطرين	عدد السياح الأجانب	النسبة%
2008	2559	78	3%
2009	2566	207	8%
2010	4887	396	8.10%
2011	3641	300	8.23%
2012	3472	174	5.01%
2013	4650	238	5.11%

المصدر : نشرية مديرية السياحة لسنة 2014.

تلعب الوكالات السياحية لولاية قالمة، دورا بارزا في ترقية القطاع السياحي العلاجي للمنطقة، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في التعريف بالولاية، سواء بالنسبة للسياح المحليين أو حتى بالنسبة للسياح الأجانب، إذ تطور عدد السياح المؤطرين من طرف هذه الوكالات من 2559 سائح سنة 2008 إلى 4887 سائح مؤطر سنة 2010، أي بنسبة زيادة وصلت إلى 91% خلال الفترة (2008-2010)، وقد وصل عدد السياح المؤطرين من طرف هذه الوكالات نهاية سنة 2013 إلى حوالي 4650 سائح مؤطر.

إلا أنه وما يلاحظ من تحليلنا لمختلف هذه المعطيات، نجد أن عدد الوكالات التي تنشط على مستوى الولاية لا ترقى إلى المستوى المطلوب من ناحية العدد، كونها لا تكفي لتأطير العدد الكبير للسياح المتوافدين على ولاية قالمة، خاصة الأجانب منهم وهو ما يساهم في تقليل العدد الإجمالي للسياح، نتيجة غياب عمليات التأطير، التي تسهل على السياح اكتشاف المنطقة.

إذ نلاحظ تطورا ايجابيا في عدد السياح الوافدين على ولاية قالمة، حيث سجلت سنة 2013 تدفق حوالي 98330 سائح، توجه 86,27% منهم نحو الفنادق الحموية، وهو ما يدل على الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الولاية في مجال السياحة الحموية، من خلال توفرها على حمامات معدنية تتموقع بين أحضان مناظر طبيعية خلابة أبرزها نجد :حمام الدباغ، حمام أولاد علي، حمام النبائل.

إلا أنه من جهة أخرى نلمس قلة نشاط الوكالات السياحية على مستوى الولاية التي وبالرغم من الطابع السياحي الذي يميز ولاية قالمة، تبقى هذه الوكالات بعيدة كل البعد عن الدور المنوط بها، وذلك فيما يخص تأطير السياح، إذ تم تأطير حوالي 4650 سائح فقط من طرف هذه الوكالات خلال سنة 2013.

3.2.3. دورها في استقطاب السياح

من البيانات السابقة نجد أن ولاية قالمة تتوفر على 11 مؤسسة فندقية، تزاول نشاطها مدعمة بذلك القطاع السياحي خاصة في الجانب العلاجي، من خلال استقبالها لمختلف الوفود السياحية، سواء كانوا سياح أجانب أو محليين. ويمكن إبراز تطور توافد السياح على مختلف هذه الفنادق بولاية قالمة خلال الفترة (**2000-2014***) في الجدول الآتي:

الجدول رقم(6.3): عدد السياح الجزائريين والأجانب الوافدين على المؤسسات الفندقية من سنة 2000 إلى سنة 2014*

السنة	قدرات الاستقبال الإجمالية	عدد الفنادق المعتمدة	عدد الفنادق المصنفة	عدد المستخدمين		عدد الوافدين الجزائريين	عدد الوافدين الأجانب
				دائمين	مؤقتين		
2000	592	8	2	/	/	15380	28
2001	592	8	2	/	/	9900	56
2002	592	8	2	/	/	14076	60
2003	823	10	2	/	/	69577	351
2004	1048	10	2	/	/	60272	623
2005	1025	11	2	/	/	49360	856
2006	1010	11	2	261	107	60723	752
2007	1043	11	2	291	124	76097	495
2008	1264	11	2	271	142	66951	675
2009	1360	11	2	267	158	81030	932
2010	1425	11	2	275	163	93006	1030
2011	1425	11	2	281	168	94682	1389
2012	1425	11	2	281	168	106651	1505
2013	1425	11	2	348	160	95034	1472
***2014**	1465	12	10	348	160	97209	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة بولاية قالمة.

* السداسي الأول من سنة 2014.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن عدد السياح المتوافدين على المؤسسات الفندقية لولاية قالمة في تزايد مستمر حيث بلغ 67626 سائح سنة 2008 ليرتفع بعدها العدد ليصل في حدود سنة 2010 إلى 94036 سائح، بمعنى أن عدد السياح المتوافدين على هذه المؤسسات قد زاد خلال الفترة (2008 - 2011) بـ 26410 سائح، إذ ارتفع عدد السياح سنة 2010 بزيادة قدرها 14,37 % مقارنة بالسنة السابقة، ليصل عدد السياح المتوافدين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفندقية لولاية قالمة نهاية السداسي الأول من سنة 2014 إلى 99277 سائح. وهو ما يسمح بتحقيق عوائد من جراء المصاريف التي ينفقونها في مختلف المجالات.

وعلى الرغم من الارتفاع المتواصل للسياح المتوافدين على الفنادق، سواء الحموية أو غيرها، إلا أننا نلمس نقص كبير في عدد المؤسسات المستقبلة لمختلف السياح، الأمر الذي يجعل من الصعب الاستفادة من الخدمات المتعلقة بالفندقة، نتيجة للعدد القليل لهذه المؤسسات، إضافة إلى الغلاء الفاحش التي تشهده مختلف هذه الفنادق وهو ما يتسبب في تراجع الكثير من السياح عن التنقل لولاية قالمة أو المكوث بها مدة أطول بسبب مختلف هذه العوامل غير المشجعة.

ولتوضيح نوع السياح المتوافدين على هذه المؤسسات، وتوجهاتهم السياحية داخل ولاية قالمة نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم:(7.3): توافد السياح على الفنادق الحموية خلال الفترة: 2008 - 2013

السنة	عدد السياح	النسبة %
2008	38539	% 57
2009	49112	% 60
2010	70583	% 75,05
2011	88103	% 80,30
2012	92704	% 83,77
2013	98330	% 86,27

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات مديرية السياحة 2013 .

توضح بيانات الجدول أعلاه، أن السياح المتوافدين على المؤسسات الفندقية الحموية يشكلون النسبة الأعلى، حيث تمثل نسبة توافد السياح على الفنادق الحموية لغرض العلاج سنة 2008 حوالي 57% من مجموع توافد السياح، الأمر الذي يؤكد نوع السياحة المتوفرة على مستوى ولاية قالمة، حيث تعتبر هذه الولاية الرائدة في مجال السياحة العلاجية في الجزائر، نظرا لما تمتلكه من إمكانات سياحية في المجال الحموي، تمكنها من الارتقاء بالسياحة الحموية والعلاجية في المنطقة. وقد تطور عدد السياح المتوافدين على الفنادق الحموية سنويا بشكل إيجابي، ليصل سنة 2013 إلى حوالي 86,27 %، وهو رقم كبير يدل على الإمكانات السياحية في المجال الحموي لولاية قالمة.

4.2.3. الدور التشغيلي للسياحة العلاجية على مستوى ولاية قالمة

يمكن توضيح الدور الوظيفي للهياكل السياحية على مستوى ولاية قالمة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (8.3): تطور عدد مناصب الشغل التي وفرتها الهياكل السياحية خلال الفترة (2008 -2013)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد مناصب الشغل الدائمة	291	271	267	275	281	281
عدد مناصب الشغل المؤقتة	124	142	158	163	168	168
المجمـــــــــوع	415	413	425	438	449	449

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قالمة، 2014.

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أن الهياكل السياحية على مستوى ولاية قالمة تؤدي دورا حيويا في توفير مناصب عمل، سواء تعلق الأمر بمناصب العمل الدائمة أو المؤقتة، حيث وفرت سنة 2008 حوالي 415 منصب عمل ليتطور عدد المناصب التي وفرتها هذه الهياكل ويصل سنة 2013 إلى حوالي 449 منصب شغل.

من جهة أخرى تلعب السياحة العلاجية دورا بارزا وأساسيا في دعم التشغيل على مستوى ولاية قالمة، وذلك من خلال ما توفره من مناصب عمل على مستوى المؤسسات الخدمية التي تتولى تحويل إمكانات الولاية إلى منتجات سياحية، حيث ساهمت المؤسسات الفندقية العلاجية في توفير مناصب عمل مباشرة، من خلال ما توفره من مناصب عمل على مستواها، والجدول التالي يوضح تطور مناصب العمل على مستوى المؤسسات الفندقية على مستوى ولاية قالمة:

الجدول رقم (8.3): دور السياحة العلاجية في رفع العمالة المباشرة

السنة	2010	2011	2012	2013
عدد العمال	372	491	803	911

المصدر: بيانات مديرية السياحة لولاية قالمة.

يتضح من هذا الجدول أن السياحة العلاجية تلعب دورا بارزا في دعم التشغيل وتقليص نسبة البطالة على مستوى ولاية قالمة، حيث نجد أن السياحة العلاجية تساهم في رفع نسبة العمالة المباشرة على مستوى الفنادق والمطاعم، حيث بلغ عدد العمال فيها على مستوى ولاية قالمة حوالي 372 عامل وذلك سنة 2010، ليتطور عدد العمال ويزداد حتى وصل إلى حوالي 911 عامل سنة 2013.

من جهة أخرى تساهم السياحة العلاجية على مستوى ولاية قالمة في توفير مناصب عمل غير مباشرة، وذلك مختلف الخدمات المقدمة للعائلات على مستوى ولاية قالمة، خاصة في مناطق السياحة العلاجية، والجدول التالي يبين تطور العمالة غير المباشرة في مجال السياحة العلاجية فيما يخص الخدمات المقدمة للعائلات:

الجدول رقم (9.3): دور السياحة العلاجية في رفع العمالة غير المباشرة

السنة	2010	2011	2012	2013
المجموع	687	979	1067	1109

المصدر: بيانات مديرية السياحة لولاية قالمة.

الخاتمة:

تعد ولاية قالمة من بين الولايات المدرجة ضمن الولايات السياحية، نظرا لما تتميز به من عرض سياحي هائل (مناظر طبيعية، حمامات معدنية، مناطق أثرية،...)، غير أن ذلك لم يكن كافية أمام نقص الجهود المبذولة لتنمية وتطوير القطاع، حيث بقي قطاع السياحة وخاصة العلاجية منها منسيا ومهملا مما جعله اليوم يفتقر إلى العناصر الأساسية التي

تمكنه من مسايرة حركة السياحة، خاصة وأن هذه الأخيرة تعد ثروة مستديمة، لها دور بارز في خلق فرص العمل، بالإضافة إلى المداخيل التي يمكن تحصيلها من مختلف الاستثمارات السياحية. والشيء الأكيد هو أن تأخر السياحة في ولاية قالمة هو تحصيل حاصل للتأخر الذي تتميز به الولاية على مستوى المرافق والخدمات التي تساهم في تنشيط الجانب السياحي وترقيته.

وتعتبر المؤسسات السياحية سواء كانت فندقية أو وكالات سياحية أو غيرها من العوامل الأساسية لازدهار وتنمية الاقتصاد المحلي للولاية، وذلك نتيجة الأموال التي تضخها والعمالة التي تستوعبها والمناطق التي تنميها، دون أن نتغاضى عن دورها في تحقيق الانتعاش لباقي القطاعات الأخرى المرتبطة بالنشاط السياحي. حيث تمثل هذه المؤسسات السياحية أحد المعالم الأساسية في الضيافة والوفادة وهي تؤثر على سلوك السياح بالإيجاب أو السلب، ومن ثمة يمكن القول أنه بدون مؤسسات تنشط في مجال السياحة العلاجية لا توجد ضيافة ووفادة، وبالتالي لا يتم صناعة سياحة علاجية قوية ومستدامة.

ومن خلال هذه الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- تشكل الفنادق الحموية حوالي 37 % من العدد الإجمالي للمؤسسات الفندقية، الأمر الذي يوحي بأن اتجاه السياحة على مستوى ولاية قالمة اتجاه حموي وعلاجي.
- نسبة مساهمة المؤسسات السياحية سواء كانت فنادق أو وكالات سياحية في تنمية القطاع السياحي، نسبة محدودة، وذلك راجع لطبيعتها (رأسمالها، حجمها، تصنيفها، نشاطها) من خلال جذب الطلب السياحي والرفع من الإيرادات السياحية.
- المؤسسات الفندقية معظمها غير مصنفة (عدا فندقين)، وهو ما من شأنه أن يقلص من توافد السياح واستفادتهم من خدمات راقية.
- عدم فعالية نقل المعلومات عن الصورة السياحية لولاية قالمة، عبر الوكالات السياحية، حيث كان عددها قليل ولا يتماشى مع الإمكانات الهائلة لولاية قالمة، إذ قدرت نسبة السياح المؤطرين من طرف هذه الوكالات خلال السداسي الأول من سنة 2012 بـ 3641 سائح مؤطر.
- ارتفاع أسعار الإيواء مقارنة بنوعية الإيواء المقدمة.
- يطغى على الطلب السياحي لولاية قالمة الطلب المحلي، نظرا لضعف النشاط الترويجي على المستوى الداخلي، فهذا ما يؤدي بالسائح إلى تفضيل مناطق أخرى يعرف نشاطها السياحي حركية ديناميكية ترقوية.
- تتولى مديرية السياحة على مستوى الولاية، عملية ترقية وتنمية القطاع السياحي إلى جانب المؤسسات (الفندقية، الوكالات،... الخ) غير أن نسبة مساهمتها الترقوية تعد ضئيلة وغير كافية.

بناءا على النتائج السابقة، فقد ارتأينا تقديم مجموعة من **التوصيات** أبرزها:

- على السلطات المعنية الاهتمام بالقطاع السياحي خاصة في المجال العلاجي، وذلك من خلال تخصيص الميزانية الملائمة لدعمه وترقيته وكذا تطويره.

- إعداد تحفيزات وتشجيعات للمستثمرين (تمويلية وإدارية) خاصة للمحليين الخواص، بهدف توسيع الدائرة الاستثمارية السياحية وجعله اجتماعي إلى جانب الاستثمارات الاقتصادية، وبالتالي القضاء على التعقيدات الإدارية المختلفة التي تعوق الاستثمار.
- خصخصة الهياكل والمؤسسات السياحية العلاجية الموجودة وفتح مجال للمستثمرين بهدف بناء وانجاز هياكل جديدة وفقا للتصورات الحديثة للسياحة.
- تعاون كل الأجهزة المعنية بتحقيق سياسة سياحية شاملة تهتم بتغير سلوكيات المواطنين المتعلقة برفع وعيهم السياحي وتحسين اهتمامهم نحو حسن التعامل مع السياح وتعزيز السلوكيات الاجتماعية.
- نشر الثقافة والوعي السياحي، من خلال إعداد مراكز للتكوين في مختلف التخصصات (الفندقة، الإرشاد السياحي،..) بالإضافة إلى فتح فروع في السياحة على مستوى الجامعات والمعاهد العليا.
- على الهيئات الداعمة تقديم يد العون والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية بهدف إنمائها وتطويرها، وذلك من خلال تنشيط دور هياكل الدعم والمساعدة كالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND-PME)
- الاهتمام بقطاع الصناعات التقليدية، ومحاولة تنميته وترقيته.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستثمارات السياحة العلاجية عن طريق التسهيلات البنكية والإعفاءات الضريبية.
- العمل على دعم ومرافقة المؤسسات الفندقية لمساعدتها على توسيع سعة الإيواء والاستقبال وإعادة الاعتبار للحظيرة الفندقية، خاصة في مجال السياحة العلاجية.
- العمل على استغلال كافة التي تتوفر عليها الولاية في مجال السياحة الحموية وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في المجال السياحي على مستوى المناطق الحموية الموجودة بالولاية سواء كانت فنادق، عيادات طبية، وكالات سياحية، مقاهي وفنادق.

أخيرا نأمل أن تتحول ولاية قالمة إلى قبلة حقيقية للسياح وتكون لها مكانة مرموقة محليا و وطنيا تنافس السياحة الجهوية والعالمية، وتكون للسياحة مساهمة فعلية في التنمية المحلية و بديلا اقتصاديا فعليا، و هذا لن يكتب له النجاح ألا بتضافر جهود الجميع والرغبة الفعلية في تطوير القطاع، والصرامة في تنفيذ المشاريع المسطرة لتنمية القطاع السياحي، وعدم الوقوع في الأخطاء السابقة، بالإضافة إلى تخصيص إيرادات مالية معتبرة لبعث مشاريع البنى التحتية، والتكوين في المجال الفندقي والسياحي.

قائمة الهوامش:

[1]. مصطفى يوسف كافي، "**صناعة السياحة والأمن السياحي**"، عمان، الأردن، 2009، ص 14.

[2]. أحمد الجلاد، "**التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق**"، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، ط1، 1998، ص 108.

[3]. زياد سليمان العبيسات، "**السياحة و المعالم الدينية في الأردن**"، الأردن ط 1، 2010، ص 17.

[4]. أحمد الجلاد، "**البيئة و السياحة العلاجية**"، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1 ، 2000، ص 13.

[5]. إبراهيم خليل بظاظو، "**الجغرافيا السياحية– تطبيقات على الوطن العربي–**"، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 211.

[6]. سعاد منصور، "**السياحة العلاجية و أسس تخطيط المنتجعات السياحية**"، القاهرة، مصر، 1995، ص 6.

[7]. منال شوقي عبد المعطي أحمد، "**جغرافيا السياحة**"، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، 2011، ص 61.

[8]. خالد مقابلة، فيصل الحاج ذيب، "**صناعة السياحة في الأردن**"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 76.

[9]. وفاء أحمد عبد الله، "**البيئة المصرية و السياحة العلاجية**"، مؤتمر برنامج القادة الإداريين عن السياحة، مصر، ماي، 1983، ص 22.

[10]. أحمد الجلاد،"**البيئة و السياحة العلاجية**"، **مرجع سابق**، ص11.

[11]. منال شوقي عبد المعطي أحمد، **مرجع سابق**، ص64.

[12]. أحمد الجلاد، "**البيئة و السياحة العلاجية**"، **مرجع سابق**، ص ص (15، 16).

[13]. بن حبيب عبد الرزاق، قصاص زكية، "**مقومات صناعة السياحة العلاجية في المناطق الصحراوية**"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستعانم، الجزائر، ص 4.

[14]. طه أحمد عبيد، "**مشكلات التسويق السياحي**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 151–153.

[15]. إبراهيم خليل بظاظو، "**الجغرافيا السياحية– تطبيقات على الوطن العربي–**"، مرجع سابق، ص 214.

[16]. بلقاسم تويزة، "**دور تسويق الخدمات في تفعيل السياحة العلاجية– مؤسسة التسيير السياحي لحمام ريغة المعدني–**"، جامعة البليدة، الجزائر، 2008، ص ص (40– 42).

[17]. آسيا محمد إمام الأنصاري، ابراهيم خالد عواد، "**إدارة المنشآت السياحية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2002، ص 32.

[18]. أحمد الجلاد، "**البيئة و السياحة العلاجية**"، مرجع سابق، ص205.

[19]. أحمد الجلاد،"**التخطيط السياحي و البيئي بين النظرية و التطبيق**"، مرجع سابق، ص 16.

[20]. رعد مجيد العاني، "**الاستثمار و التسويق السياحي**"، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط 1، 2008، ص 61.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم خليل بظاظو، "**الجغرافيا السياحية– تطبيقات على الوطن العربي–**"، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

2. أحمد الجلاد، "**التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق**"، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، ط1، 1998.

3. أحمد الجلاد، "**البيئة و السياحة العلاجية**"، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1 ، 2000.

4. آسيا محمد إمام الأنصاري، ابراهيم خالد عواد، "**إدارة المنشآت السياحية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2002.

5. بلقاسم تويزة، "**دور تسويق الخدمات في تفعيل السياحة العلاجية– مؤسسة التسيير السياحي لحمام ريغة المعدني–**"، جامعة البليدة، الجزائر، 2008.

6. بن حبيب عبد الرزاق، قصاص زكية، "**مقومات صناعة السياحة العلاجية في المناطق الصحراوية**"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستعانم، الجزائر، 2006.

7. وفاء أحمد عبد الله، "**البيئة المصرية و السياحة العلاجية**"، مؤتمر برنامج القادة الإداريين عن السياحة، مصر، ماي 1983.

8. زياد سليمان العبيسات، "**السياحة و المعالم الدينية في الأردن**"، الأردن، ط 1، 2010.

9. طه أحمد عبيد، "**مشكلات التسويق السياحي**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2010.

10. سعاد منصور، "**السياحة العلاجية و أسس تخطيط المنتجعات السياحية**"، القاهرة، مصر، 1995.

11. منال شوقي عبد المعطي أحمد، "**جغرافيا السياحة**"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1،

.2011
12. مصطفى يوسف كافي، "**صناعة السياحة و الأمن السياحي**"، عمان، الأردن، 2009.
13. رعد مجيد العاني، "**الاستثمار و التسويق السياحي**"، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط 1، 2008.
14. خالد مقابلة، فيصل الحاج ذيب، " **صناعة السياحة في الأردن**"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000.
15. مديرية السياحة لولاية قالمة.